

اقتصاد

عصام شلهوب

مواجهة بين الحكومة والصندوق من خلال الموازنة
إدارة الضمان حاولت المعالجة والمستخدمون أُضربوا

المواجهة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والحكومة تفتح في كل مرة يبدأ فيها درس الموازنة العامة للدولة. الاضراب كان السلاح الوحيد الذي تم اللجوء اليه، عندما تمس بنود الموازنة مالية الصندوق وحقوق الموظفين

تضمن مشروع موازنة 2019 مواداً عدة تناولت اموال الضمان الاجتماعي، بذريعة الوضع الاقتصادي وضرورة القيام باصلاحات مالية، من دون الاخذ في الاعتبار خصوصية الضمان الاجتماعي، وحقوق الاجراء، والتقديمات الصحية المتعلقة بالمضمونين والمتقاعدين على ما يقوله اصحاب العلاقة. تحت ذريعة العجز المالي، اعفت الدولة نفسها، بموجب المادة 43 من مشروع موازنة 2019، من سداد فوائد الديون المترتبة عليها لصالح الضمان الاجتماعي، وقيمتها نحو 476 مليار ليرة، هي

كركي: الاتفاق على تقسيط ديون الدولة للصندوق

عندما يطرح مشروع قانون الموازنة العامة للدرس من الحكومة يكون للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حصة من بنودها تتناول امواله. ما هو الهدف من ذلك ولماذا؟ مع الاسف هذا هو الواقع. خلال موازنة عام 2018 تركز البحث على موضوع براءة الذمة التي تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل صندوق الضمان. لكن بعد التحركات التي قمنا بها تم سحبها من مشروع الموازنة. غير انه كان للضمان في مشروع موازنة عام 2019 مواد دسمة. من اهم المواد، تلك المتعلقة بفائدة الديون المتوجبة على الدولة لصندوق الضمان الاجتماعي، وقيمة هذه الديون 2800 مليار ليرة مع نهاية 2017، وقد ارتفعت لغاية اليوم الى نحو 3226 مليار ليرة، منها فوائد مستحقة قيمتها 476 مليار ليرة. لذلك وضعت

■ ماذا عن تمويل الصندوق الصحي للمتقاعدين، هل تم الاخذ به؟
□ الصندوق الصحي للمتقاعدين من اهم الانجازات المهمة التي تمت في العام 2017 ويتعلق بالواقع الاجتماعي. بدأ هذا الصندوق

افادة الى الغاء الرواتب الاضافية وبحسم 15% من تقديرات منح التعليم، ما دفع المستخدمين الى اعلان الاضراب والتوقف عن العمل. المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي أكد لـ "الامن العام" ان المادة المتعلقة بالفوائد حذفت واستبدلت بمادة تجيز تقسيط ديون الضمان لغاية 2008، مع فائدة تعادل فائدة سندات الخزينة، مشدداً على استمرارية عمل فرع ضمان المتقاعدين عبر الاستدامة المالية. اما رئيس نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسن حوماني فرفض المساس بحقوق الضمان ومستخدميه، مؤكداً العمل على حماية المؤسسة واملوالمضمونين والمستخدمين في صندوق الضمان، وان اي تخفيض على الراتب ستكون له انعكاسات سلبية.

عمله واستفادت منه شريحة مهمة من المجتمع، وبلغ عدد المنتسبين لهذا الصندوق نحو 8 الاف منتسب. من اجل ديمومة عمل هذا النظام، قسمت الاشتراكات بالتساوي: نقطة على الدولة ونقطة على رب العمل ونقطة على الاجير. لكن في موازنة العام 2019 لم ترصد الاعتمادات لهذا الفرع. في حين تبلغ قيمة المستحقات على الدولة منذ 16-12-2017 ولغاية 31-12-2018 ما مجموعه 130 مليار ليرة كاشتراكات الضمان الصحي للمتقاعدين، وبالتالي لم ترصد الدولة هذا المبلغ في موازنة 2019. علماً ان الصندوق الصحي يعمل ويقوم بواجبه تجاه المضمونين المتقاعدين. لقد سعينا بالتعاون مع وزير العمل لرصد المبلغ المطلوب، غير ان الدولة تحاول ان تهرب من هذا الالتزام عبر تحميل المتوجبات على الاجير ورب العمل

عبر تقسيم الاشتراكات بينهما. ما يهمنا هو استمرارية عمل هذا الفرع عبر الاستدامة المالية خصوصاً انه يشمل جميع المتقاعدين المنتسبين الى الضمان.

■ في كل موازنة ايضا لاصحاب العمل دور فيها وخصوصاً لجهة دفع الاشتراكات، فماذا عن هذا القسم وكيف ستم المعالجة؟
□ تضمنت الموازنة التي تدرس حالياً كما موازنة السنة الماضية اعطاء اعفاءات بنسبة 85% على الغرامات وتقسيط الاشتراكات. ميز النص الاخير بين ديون الاشتراكات ما قبل عام 2000 التي اعفيت بشكل تام من الغرامات وزيادات التأخير نظراً الى مرور الزمن. بعد العام 2000 بقي النص كما هو، اي التقسيط لمدة خمس سنوات مع الاعفاء بنسبة 85% من الغرامات وزيادات التأخير. يبدو ان قوانين الاعفاء تساعد على تحسين الجباية.

■ ماذا عن المادة المتعلقة بالحض على استخدام الشباب العاطلين عن العمل؟
□ تضمن مشروع الموازنة نصاً يتعلق بالحض على استخدام العاطلين عن العمل من الشباب الذين يتم استخدامهم خلال سنتين للمرة الاولى، والذين يتم استخدامهم بعد انقطاعهم عن العمل لمدة ستة اشهر، وهؤلاء تتحمل اشتراكاتهم الدولة على ان تعفى المؤسسات من الدفع. لكن التجربة مع الدولة لناحية الدفع

حوماني: الدولة تلجأ الى اموال الضمان للسيطرة عليها

■ لماذا يتم الاصرار دائماً على التطرق عبر الموازنات العامة الى واقع موظفي الضمان ومستخدميه؟
□ كما هو معروف، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو صمام امان المجتمع، وهو يملك استقلالية مالية مهمة. لذلك، فان الحكومة عندما تصاب

معروفة الدولة لم تدفع متوجباتها للصندوق منذ خمس سنوات، فكيف يمكنها تحمل اعباء جديدة. الخوف كبير من هذا الموضوع، خصوصاً وان الاعداد غير معروفة والتكاليف غير محددة، اضافة الى ان الدولة ليس لديها آلية للدفع. صدرت حتى الان ثلاثة قوانين يتم بموجبها تقسيط ديون الدولة، ولغاية اليوم لم تبادر الى دفع ديونها ومستحقاتها، وهي تحاول الخروج من تمويل صندوق المتقاعدين. انطلاقاً من هذه المواقع وعلى الرغم من اهمية هذه المادة الاقتصادية، فنحن نعارضها ولا نوافق عليها ونعتبر انها ستضر بمالية الضمان الاجتماعي واستدامته.

■ المادة 61 من قانون الموازنة نصت على الغاء الرواتب الاضافية وحسم 15% من تقديرات منح التعليم، ما دفع بالمستخدمين الى اعلان الاضراب والتوقف عن العمل، كيف انعكس ذلك على عمل الصندوق؟

□ نص المادة 61 قضى بالغاء الرواتب الاضافية ما دفع مستخدمي الصندوق الى اعلان الاضراب، علماً ان معاشات المستخدمين يتم تقسيطها على 15 شهراً اي على 15 دفعة. ونظراً الى الوضع الخاص لمستخدمي الصندوق، فان هذا الاجراء لا ينطبق عليهم كما بقية الادارات، خصوصاً ان مستخدم الصندوق لم يستفد من سلسلة الرتب والرواتب باعتباره مؤسسة عامة مستقلة. لذلك تمت مناقشة وزير المال

بالعجز تلجأ الى اموال الضمان في محاولة للسيطرة عليها، او للهرب من تحمل مسؤولياتها تجاه الصندوق. خصوصاً وان عليها مستحقات تفوق الـ3000 مليار ليرة اضافة الى الفوائد المترتبة عليها. علماً ان هذه الاموال تعود الى مستخدمي الدولة المنتسبين الى صندوق الضمان. للتهرب



ديون الدولة ارتفعت
لغاية اليوم الى نحو
3226 مليار ليرة



المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي



والعمل استثناء صندوق الضمان من هذه المادة كما جرى مع مستخدمي مصرف لبنان. علماً ان الصندوق مر بمعاونة كبيرة خلال الفترة الاخيرة مما انعكس سلباً على المضمونين وادى الى تأخير المعاملات وتراكمها وبالتالي انجازها، خصوصاً واننا نعمل تحت وضع شغور تخطى 53%، فمن اصل 2150 شخصاً هناك 1050 مستخدماً يقومون بانجاز معاملات نحو مليون و500 الف مواطن مضمون.

من هذا الواجب، تحاول الدولة ايجاد الذرائع لعدم القيام بواجباتها وتسديد مستحقاتها.

■ ماذا عن محاولة الاقتطاع من رواتب موظفي الضمان؟
□ تصويبا لاي لغط ولتوضيح وضع

فوت
من حد

لو شركوتيه

بتوصل

لو شركوتيه!

ashrafieh
baabda
beit mery
jisr el basha
sin el fil
dekwaneh
sed el bauchrieh
fanar
antelias
naccash
rabieh
jeita
sarba
jbeil

الدولة لا تساهم
ابدا في الموازنة الادارية
للسندوق



رئيس نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسن حوماني.

هل هي اسباب مباشرة للجوء الى الاضراب؟
هذا الموضوع من الاسباب التي دفعتنا الى الاضراب، لان الهدف الاول هو حماية المؤسسة، والثاني حماية اموال المضمونين، والثالث حماية المستخدمين في صندوق الضمان، لان اي تخفيض على الراتب ستكون له انعكاسات سلبية.
هل تم استثناء بعض الحالات من موضوع الاضراب، وكيف تم التعامل معها؟
نحن على قناعة بأن المضمون يتعرض لحالات مرض استثنائية وطارئة. ولاننا نشعر مع المضمون، اصدر المدير العام للسندوق مذكرة طلب بموجبها من المستشفيات استقبال المضمونين على ان يتم اعطاء الموافقات بعد انتهاء الاضراب. خصوصا وان الضمان الاجتماعي هو الامن الاجتماعي لكل لبنان، ولا يمكن التلاعب به في كل مرة. علما ان لا علاقة لنا بالموازنة لا من قريب ولا من بعيد.

الضمان الاجتماعي لا يشترك في مواصفات طبيعته القانونية مع اي مؤسسة عامة او مصلحة مستقلة، كما ان للضمان الاجتماعي قانونه الخاص الذي يميزه عن جميع المؤسسات العامة والمصالح المستقلة. وهو لا يخضع للنظام العام للمؤسسات العامة ما يتطلب استثناءه من المادة 61 من مشروع الموازنة، ومن اي مساس بانظمنه التي ترتب العلاقة بينه وبين مستخدميه.

الاضراب عطل مصالح المضمونين وراكم المعاملات. ما هي الانعكاسات السلبية للاضراب على المضمونين؟
يعاني المستخدمون الامرين في عملهم بسبب الضغط الكبير في العمل ضمن بيئة مضنية بين الاف الاستثمارات والمعاملات. فلا المضمون راض عن الخدمة بسبب تأخر معاملاته الذي يعود سببه الى تراكم العمل الناتج من النقص الاداري الفادح الذي يصل الى 53%، ولا المستخدم راض بسبب ضغط العمل عليه وضعف التقديمات، ناهيك بالتقشف المستمر في الموازنة الادارية الذي يتعذر معه تقديم تجهيزات مريحة للمستخدمين او المضمونين. الاضراب جاء نتيجة لوضع معينة ودفاعا عن حقوقنا، وتمت معالجة حالات الموافقات المسبقة بشكل طبيعي ولم يتأثر المضمون المريض الا بنسبة طفيفة.

تقول ان مؤسسة الضمان تتمتع باستقلالية ادارية ومالية ولا تؤثر على الموازنة العامة للدولة باي شكل من الاشكال. لماذا الاصرار دائما على ادخال الصندوق في بنود الموازنة؟
الهدف من كل الموضوع هو اموال الصندوق والغاء مستحقات الدولة المترتبة للسندوق، اضافة الى مستحقات اصحاب العمل التي تقدر بنحو الف مليار ليرة. يبدو ان نفوذ اصحاب العمل يعمل ضد صندوق الضمان.

مستخدمي الصندوق الوطني للضمان لا بد من ابراز هذه الملاحظات: ان مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يرتبطون بمؤسستهم بعقود عمل فردية وقرارات تعيينهم وفقا للانظمة المرعية، وتنص هذه الانظمة على ان الرواتب تدفع مباشرة ما يعني انهم لا يتقاضون رواتب 15 شهرا وانما يتقاضون دخلا سنويا محسوبا على 15 دفعة. وقد عرفت مجازا بـ 15 شهرا، فالراتب او الدخل الفعلي هو الدخل السنوي مقسوما على 12 شهرا. لا بد لي من الاشارة الى ان رواتب مستخدمي الصندوق تتراوح بين 1,200,000 لتصل الى 3,750,000 كمعدل عام. علما انه لم يستفد مستخدمو الضمان الاجتماعي من قانون سلسلة الرتب والرواتب ولم يطبق عليهم مطلقا. الدولة لا تساهم في الموازنة الادارية للسندوق مطلقا، وان نفقاته الادارية غير مدرجة في موازنة الدولة ولا يؤثر عليها سلبا ولا ايجابا ولا يحمل الدولة اي ليرة، وان اي تخفيض في هذه النفقات لن يظهر في موازنة الدولة العامة اطلاقا. لا يستفيد مستخدمي الضمان من اية انظمة تقاعد ولا يخضعون لاي نظام تقاعدي، ولا يستفيدون تاليا من اي تقديمات للاستشفاء تفوق عن تعاونية موظفي الدولة ولا حتى تقاربها بل تقديماتهم ادنى منها. لا يستفيد مستخدمي الضمان الاجتماعي بعد التقاعد من تقديمات صحية الا من التقديمات المنصوص عليها في القانون 27 (ضمان المتقاعدين) وانما اسوة ببقية المضمونين، وبالتالي بعد تطبيق القانون 27 وفر هذا الامر على الموازنة الادارية المليارات، وانتقلت الكلفة الى النظام العام اسوة ببقية المضمونين حيث يدفع المستخدم ما يدفعه المضمون المتقاعد ويستفيد مثله.

ما هو تأثير المادة 61 من مشروع الموازنة على صندوق الضمان؟